

Distr.: General
27 October 2015
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الثالثة والعشرون
٢-١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس
حقوق الإنسان ٢١/١٦*

رواندا

* استنسخت هذه الوثيقة كما وردت، وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

131115 181115 GE.15-18694 (A)



أولاً - مقدمة

- ١- تواصل حكومة رواندا عملها على ضمان تمتع جميع الروانديين بحقوق الإنسان الأساسية المكفولة بموجب الدستور^(١) وسائر قوانين حقوق الإنسان الوطنية والدولية السارية. ويكرس دستور رواندا إحدى وأربعين (٤١) مادة لإرساء حقوق الإنسان والحريات الأساسية وضمانها. والالتزام بإعمال هذه الحقوق الأساسية منصوص عليه في رؤية البلد لعام ٢٠٢٠ والاستراتيجية الثانية للتنمية الاقتصادية والحد من الفقر (الاستراتيجية الثانية) اللتين تشكلان خط الأساس لجميع السياسات والبرامج الحكومية. ومع بلوغ رواندا المرحلة النهائية من تحقيق الأهداف المحددة في الرؤية والاستراتيجية، ترحب الحكومة بالفرصة التي يتيحها الاستعراض الدوري الشامل لتقييم الحالة.
- ٢- وقد أعربت الحكومة عن قبول ٦٧ توصية، في آخر مرة خضعت فيها لاستعراض أجراه مجلس حقوق الإنسان في كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وترى أنها نفذت حتى الآن ٦٣ من تلك التوصيات، وشرعت بالفعل في اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن التوصيات الأربع المتبقية. ويبين هذا التقرير التقدم المحرز في تنفيذ تلك التوصيات ويقر في الوقت ذاته بأن هناك دائماً مزيداً من العمل يمكن الاضطلاع به.
- ٣- وتعتقد الحكومة أن هذا الاستعراض يخدم مصلحة الروانديين. ويعود سبب المشاركة فيه في المقام الأول إلى التزام الحكومة بضمان تمتع الروانديين بحقوقهم في الكرامة والاحترام. والاستعراض الدوري الشامل أداة أخرى لتقييم أداء الحكومة فيما يتعلق بالتزاماتها إزاء الروانديين.

ثانياً - المنهجية

- ٤- صيغ هذا التقرير بقيادة وزارة العدل في إطار فرقة العمل الوطنية المعنية بتقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات. وتضم فرقة العمل ممثلين من مختلف المؤسسات الحكومية التي تضطلع بدور رئيسي في تنفيذ معايير حقوق الإنسان. وتتألف فرقة العمل أيضاً من ممثلين عن المؤسسات غير الحكومية، بما في ذلك المجتمع المدني والمدافعون عن حقوق الإنسان الذين هم شركاء مهمون للحكومة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وعُرض التقرير أيضاً، بعد أن وافق عليه مجلس الوزراء، على مجلسي البرلمان لإجراء مشاورات نهائية بشأنه (المرفق ١).

ثالثاً - التطورات المستجدة في الإطار المعياري والمؤسسي

ألف - الإطار المعياري

- ٥- رواندا طرف في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد

الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، واتفاقية حقوق الطفل، فضلاً عن عدد من البروتوكولات الرئيسية المتصلة بتلك المعاهدات وغيرها.

٦- وبالإضافة إلى الدستور والاتفاقيات الدولية الأخرى، سنت حكومة رواندا قوانين جديدة و/أو عدلت قوانين موجودة تركز على حماية حقوق الإنسان واحترامها. وتشمل بعض القوانين الوطنية القانون الجنائي لعام ٢٠١٢^(٦)، وقوانين العمل لعام ٢٠١٣، والقانون المتعلق بالأراضي لعام ٢٠١٣، وقوانين وسائط الإعلام التي تضم قانوناً محدداً بشأن الحصول على المعلومات لعام ٢٠١٣، وقانون المجتمع المدني لعام ٢٠١٢، وقانون الأحزاب السياسية لعام ٢٠١٣، وقانون حقوق الطفل لعام ٢٠١٢، وقوانين أخرى.

٧- وتعترف المادة ١٩٠ من الدستور بأسيقية الاتفاقيات الدولية التي صدقت عليها رواندا على القوانين الوطنية.

باء- الإطار المؤسسي

١- اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

التوصية ٧٨-٣

٨- أنشئت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في عام ١٩٩٩. وهي هيئة دستورية منصوص عليها في المادة ١٧٧ من الدستور الرواندي، ومؤسسة مستقلة مسؤولة عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في رواندا.

٩- وُسُن في عام ٢٠١٣ قانون جديد يسري على اللجنة^(٧) أعاد تأكيد استقلاليتها في أداء مهامها. ويلزم هذا القانون اللجنة بتقديم تقارير عن أنشطتها إلى البرلمان فقط للنظر فيها.

١٠- وتمثل الولاية الرئيسية المسندة إلى اللجنة في تثقيف السكان وتوعيتهم بحقوقهم الإنسانية. ويسّرت اللجنة منذ عام ٢٠١١ حملات وطنية للتثقيف بحقوق الإنسان، شملت ٢٢٠ عضواً في المجلس الوطني للمرأة على صعيدي المقاطعات والمحافظات، و ٨٣٠ أميناً تنفيذياً من مختلف المقاطعات والأقضية والبلديات، و ٣٩٠ معلماً في المدارس الابتدائية، و ٢٠٦ طلاب أعضاء في نوادي حقوق الإنسان في المدارس، و ٣٢٤ زعيماً دينياً، و ٥٩ رئيساً لرابطات الأشخاص ذوي الإعاقة، و ٤٩ رئيساً لرابطات الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، و ٣٣ فناناً محلياً، من أجل تعزيز التوعية بحقوق الإنسان. واستفاد من أنشطة التثقيف بحقوق الإنسان التي اضطلعت بها اللجنة ما مجموعه ٣ ٨٦٢ زعيماً محلياً في الفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٤.

١١- وزاد تمويل اللجنة سنوياً منذ آخر استعراض دوري شامل. وتجاوز المبلغ المخصص لها في الميزانية ٥,٢ مليار فرنك رواندي أو ٧,٥ ملايين دولار على مدى الأربع سنوات ونصف الماضية.

٢- مكتب أمين المظالم

١٢- مكتب أمين المظالم مؤسسة دستورية أخرى عُززت سلطتها في عام ٢٠١٣ بموجب قانون جديد يسري عليها. ومُنح المكتب سلطات إضافية تشمل توسيع سلطة التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المبلغ عنها.

١٣- وتشير أحدث السجلات الموثقة لدى مكتب أمين المظالم (٢٠١٣-٢٠١٤) إلى أنه تلقى ٤٩٢ ٤ قضية خلال تلك السنة، توصل إلى تسوية مباشرة لما يزيد على ٨٠ في المائة منها، وأحال نسبة ٢٠ في المائة المتبقية إلى مؤسسات أخرى معنية لاتخاذ مزيد من الإجراءات. وتُلزَم المؤسسات الحكومية المعنية باتخاذ إجراءات بناءً على التوصيات المقدمة من مكتب أمين المظالم.

١٤- وينظم المكتب سنوياً حملة وطنية تُعرف عموماً باسم "أسبوع مكافحة الفساد" فضلاً عن حملة أسبوع ثان تركز على مكافحة الظلم. ويعمل المكتب خلال أسبوعي الحملتين على التوعية بولايته وبمحاكم الإبلاغ الموجودة في المجتمعات المحلية في أنحاء البلد كافة. ويتلقى المكتب خلال الأسبوعين أيضاً الشكاوى الفردية والجماعية المتصلة بحالات الفساد والممارسات غير المشروعة التي يرتكبها موظفو الخدمة المدنية.

٣- اللجنة الوطنية المعنية بالطفل

١٥- اعتمدت حكومة رواندا في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١١ القانون رقم ٢٢/٢٠١١ المتعلق بإنشاء اللجنة الوطنية المعنية بالطفل^(٤). وهذه اللجنة هيئة مستقلة تشرف عليها وزارة الشؤون الجنسانية والنهوض بالأسرة، وتتولى مسؤولية رصد حقوق الطفل في رواندا وتعزيزها وحمايتها.

١٦- وتقدم لجنة الطفل حالياً الدعم إلى ٢٣ ٦٠٤ أطفال يتامى وضعاف الحال (١١ ٠٠١ أنثى و١٢ ٦٠٣ ذكور) في المدارس الثانوية، و٣ ٠٠٩ أطفال (١ ١٣٣ أنثى و١ ٨٧٦ ذكراً) في مؤسسات التعليم التقني والمهني، بدفع رسومهم المدرسية وتوفير التأمين الصحي لهم. وتخرّج بفضل هذا البرنامج ١٩ ٧٧٩ طالباً بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وبحلول نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٤، كان ١٠ ١١٢ طفلاً يتيماً وضعيف الحال قد أكملوا التعليم الثانوي والتعليم التقني والمهني.

١٧- وتنظم اللجنة مؤتمر قمة سنوياً للطفل هو بمثابة منتدى استشاري وطني يضم مندوبين أطفالاً من جميع الأقسام الإدارية في أنحاء البلد كافة. وتزامن مؤتمر القمة الوطني السنوي للطفل في عام ٢٠١٤ مع الذكرى الخامسة والعشرين لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل. وشهد مؤتمر القمة اجتماع ٥٠٧ أطفال من جميع أنحاء رواندا و١٧ طفلاً من بلدان أخرى في شرق أفريقيا لمناقشة حقوق الطفل وحمايتها.

٤- مكتب رصد الشؤون الجنسانية

١٨- أنشأت حكومة رواندا مكتباً لرصد الشؤون الجنسانية، أسندت إليه ولاية رصد تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع المؤسسات والمنظمات العامة والخاصة والتابعة للمجتمع المدني والمؤسسات والمنظمات الدينية، على النحو المحدد في القانون رقم ٢٠٠٧/٥١ المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧^(٥). ويرتبط المعدل الإيجابي المسجل في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع أنحاء البلد ارتباطاً مباشراً بعمل هذه المؤسسة المكرس لضمان تنفيذ القوانين والسياسات بفعالية. وبالإضافة إلى ذلك، يتولى المكتب أيضاً مسؤولية المشاركة في رسم السياسات والتصدي لقضايا العنف الجنساني. ومنذ عام ٢٠١١، تلقى المكتب ٢٥٩ قضية بشأن العنف الجنساني. وقد تولت المؤسسات المعنية معالجة جميع هذه القضايا.

٥- المجلس الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة

١٩- تنص المادة ١٤ من الدستور الرواندي على مسؤولية الحكومة عن ضمان إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع برامج التنمية الوطنية. وللأشخاص ذوي الإعاقة، على وجه الخصوص، الحق في أن يكون لهم ممثل في مجلس النواب (المادة ٧٦-٤) من المجلس الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة.

٢٠- وأنشئ المجلس بموجب القانون رقم ٢٠١١/٠٣ المؤرخ ١٠ شباط/فبراير ٢٠١١^(٦) بهدف تنسيق الأنشطة الرامية إلى النهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة، وجمع وبحث آرائهم جميعاً، والتوعية بالمسائل التي تعنيهم، وزيادة استقلاليتهم، والتعاون مع المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الأشخاص ذوي الإعاقة.

٦- مجلس الحوكمة الرواندي

التوصية ٧٧-١

٢١- مجلس الحوكمة الرواندي مؤسسة عامة أنشئت بموجب القانون رقم ٢٠١١/٤١ المؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١^(٧). وشُكل المجلس بدمج المجلس الاستشاري الرواندي للحوكمة والأمانة الوطنية لتنفيذ سياسة اللامركزية، وأنيط بمهمة أساسية هي تعزيز مبادئ الإدارة الرشيدة واللامركزية.

٢٢- ومن أفضل المبتكرات التي وضعها مجلس الحوكمة في معرض الاضطلاع بولايته، سجل أداء الحوكمة في رواندا، وهو أداة للتقييم الشامل للحوكمة. وتبين آخر المعلومات الواردة في سجل أداء الحوكمة في رواندا في عام ٢٠١٤ أن الوصول إلى العدالة من بين أعلى الخدمات الحكومية أداءً، إذ حقق نسبة ٨٠,٢ في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، يُجري مجلس الحوكمة دراسات استقصائية أخرى مثل الاستقصاء القائم على بطاقات تسجيل آراء المواطنين (دراسة استقصائية سنوية للتصورات تقيس الأداء الحكومي من منظور المستفيدين)، ومقياس وسائل الإعلام في رواندا،

ومقياس تطور المجتمع المدني في رواندا، واستعراض الحوكمة في رواندا. وبغية زيادة مشاركة المواطنين، اعتمد مجلس الحوكمة مبادرات محلية مثل مبادرة شهر الحوكمة التي تهدف أساساً إلى معالجة شكاوى المواطنين وتعزيز الحوكمة المسؤولة والشفافية.

٧- اللجنة الوطنية لمكافحة الإبادة الجماعية

٢٣- أنشئت اللجنة الوطنية لمكافحة الإبادة الجماعية بموجب القانون رقم ٢٠٠٧/٠٩ المؤرخ ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧، الذي حدد أيضاً اختصاصاتها وتنظيمها وطرائق عملها. وبدأت اللجنة عملها في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، وتضطلع بمهمة أساسية هي منع ومكافحة الإبادة الجماعية وإيدولوجية الإبادة الجماعية، ومعالجة عواقب الإبادة الجماعية داخل رواندا وخارجها.

٨- اللجنتان البرلمانيتان المعنيتان بحقوق الإنسان

٢٤- يضم برلمان رواندا لجتين محددتين معنيتين بحقوق الإنسان، هما لجنة الوحدة وحقوق الإنسان ومكافحة الإبادة الجماعية التابعة لمجلس النواب، ولجنة الشؤون الاجتماعية وحقوق الإنسان والالتزامات التابعة لمجلس الشيوخ.

٢٥- وفضلاً عن تلقي الشكاوى الفردية بشأن حقوق الإنسان، تتولى اللجنتان معاً مسؤولية النظر في جميع المسائل المتعلقة بمواءمة قوانين رواندا مع ما صدقت عليه من اتفاقيات دولية لحقوق الإنسان. وتبحث اللجنتان أيضاً طرائق عمل الهيكل الإدارية المعنية بحقوق الإنسان الواجبة للروانديين وبتحقيق وحدتهم والمصالحة بينهم. وفي هذا الصدد، تقوم اللجنتان بزيارات ميدانية حيثما دعت الضرورة للتأكد من الوضع على أرض الواقع.

رابعاً- متابعة توصيات الاستعراض السابق والتطورات في حالة حقوق الإنسان

ألف- التعاون مع نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

التوصيات ٧٧-٨ و ٧٧-٩ و ٧٧-١٠ و ٧٧-١٢ و ٧٨-١ و ٧٩-١ و ٧٩-٢ و ٧٩-٢١

٢٦- وجهت رواندا دعوة دائمة إلى جميع الإجراءات الخاصة التابعة للأمم المتحدة في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١١، مما يعكس استعدادها للتعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وفي أعقاب الدعوة الدائمة، زار رواندا ثلاثة مكلفين بالإجراءات الخاصة للأمم المتحدة (المقررة الخاصة المعنية بقضايا الأقليات في عام ٢٠١١، والمقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب في عام ٢٠١٢، والمقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات في عام ٢٠١٤)، وأجروا حواراً مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الرئيسية المعنية بولاية كل منهم.

٢٧- وبالإضافة إلى ذلك، قدمت رواندا إلى الأمم المتحدة، منذ عام ٢٠١١ حتى الآن، جميع التقارير المطلوبة من هيئات المعاهدات، بما في ذلك: التقرير الدوري الرابع بشأن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والتقرير الحادي عشر بشأن الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري، والتقارير السابع والثامن والتاسع بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والتقرير الأولي بشأن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فضلاً عن وثيقة أساسية مشتركة. وبفضل تقديم جميع التقارير المتأخرة، رُدد على جميع الاستفسارات الواردة من هيئات المعاهدات وغيرها من آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، باستثناء الاستفسارات التي ستُعالج في الدورات المقبلة لهيئات المعاهدات.

٢٨- وصدقت رواندا أيضاً على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب والبروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في شباط/فبراير ٢٠١٤. وبذلك أصبحت رواندا واحدة من مجموعة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يقل عددها عن ١٥ عضواً التي صدقت على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد. وتجري حالياً مشاورات وطنية بشأن التصديق على اتفاقية الاختفاء القسري. وستسترشد الحكومة بالمشاورات في موقفها وفي الخطوات التي ستتخذها مستقبلاً بشأن هذه المسألة.

باء- الوصول إلى العدالة وسيادة القانون

التوصيات ٧٩-٨ و ٧٩-٩ و ٧٧-٢

٢٩- الوصول إلى العدالة حق أساسي لجميع الروانديين. وتكفل المادة ١٨ من الدستور والمادة ٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية الصادر في عام ٢٠١٣ حق جميع الروانديين في الدفاع. وتتاح للمعوزين والقصر فرصة الاستفادة مجاناً من التمثيل القانوني.

٣٠- وفي عام ٢٠١٤، عيّنت وزارة العدل موظفين دائمين معيّنين بإتاحة الوصول إلى العدالة في جميع المقاطعات الثلاثين. ويضم كل مكتب معني بالوصول إلى العدالة ثلاثة موظفين مكلفين بالاستجابة لاحتياجات الأشخاص ضعاف الحال وتقريب نظام العدالة الرسمي من السكان. ويتولى موظف واحد معني بإتاحة الوصول إلى العدالة في كل مقاطعة معالجة قضايا العنف الجنساني تحديداً. ويتولى موظف آخر تقديم المساعدة في تنفيذ الأحكام القضائية بدعم من إدارة الحكومة المحلية. ويمثل الموظف الثالث الأشخاص المعوزين أمام المحاكم. وعلى الصعيد الوطني، قدمت مكاتب الوصول إلى العدالة في المقاطعات في عام ٢٠١٤ المساعدة القضائية مجاناً في ٢٠ ٧٤٨ قضية.

٣١- وتنسق نقابة المحامين الرواندية خدمات المعونة القضائية الحكومية من خلال اتفاق إطاري مع وزارة العدل. وبالإضافة إلى ذلك، تلزم المادتان ٥٨ و ٦٨ من القانون الذي ينظم نقابة المحامين^(٨) أعضاء النقابة بتقديم المساعدة القضائية إلى الفقراء.

٣٢- وأدى تزايد المحامين الأعضاء في نقابة المحامين الرواندية من ٣٧ عضواً في عام ١٩٩٧ إلى ١٢٠٠ عضو في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، إلى زيادة فرص وصول سكان رواندا إلى نظام العدالة الرسمي. وتعزز هذا الوصول أكثر من خلال توفير المساعدة القضائية للأشخاص ضعاف الحال، بمن فيهم النساء والأطفال والأشخاص المعوزون (المرفق ٣). وتشجع وزارة العدل منظمات المجتمع المدني على تقديم المساعدة القضائية إلى الفئات الضعيفة، وتنسق عملها في هذا المجال، مثل بعثة العدالة الدولية ومنتدى المساعدة القضائية، وهذا ائتلاف من المنظمات غير الحكومية الوطنية التي تقدم خدمات المساعدة القضائية.

٣٣- واعتمدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ سياسة بشأن المساعدة القضائية وسياسة بشأن العدالة للأطفال من أجل تبسيط إجراءات تقديم المساعدة القضائية وتنسيق أنشطة جميع مقدمي هذه المساعدة في البلد. وتضع هاتان السياستان آليات لتحسين تقديم المساعدة القضائية للمعوزين والفقراء في رواندا وكذلك للقصر المخالفين للقانون. ومن النتائج الملموسة التي حققتها السياستان وضع نظام للإحالة بين الآليات البديلة لتسوية المنازعات بغية تفضي ازدواجية العمل وزيادة الكفاءة والفعالية. وأفضت سياسة المساعدة القضائية إلى إنشاء صندوق خاص بهذه المساعدة يكون بمثابة مستودع مركزي لكل تمويل موجه للمساعدة القضائية، وإلى إنشاء لجنة توجيهية للمساعدة القضائية أسندت إليها مهمة تنسيق جميع أنشطة هذه المساعدة.

٣٤- ويُنظم سنوياً أسبوع المساعدة القضائية من أجل زيادة فرص وصول الفئات الضعيفة إلى العدالة. وكانت أنشطة هذا الأسبوع تركز في البداية على التمثيل القانوني للقصر المودعين في مراكز الاحتجاز، ولكن نطاقها اتسع الآن بفضل إشراك موظفي السجون والمحاكم وهيئة الادعاء العام الوطنية والشرطة الوطنية الرواندية ونقابة المحامين. فخلال أسبوع المساعدة القضائية الذي نُظم في عام ٢٠١٤، على سبيل المثال، استفاد ١٥٩ شخصاً من التمثيل القانوني أمام المحاكم، من بينهم ١٣٧ طفلاً. وقُدمت المساعدة القضائية أيضاً لتنفيذ ١١٢ حكماً. وقُدمت أشكال أخرى من المشورة القانونية إلى ١٣٠ شخصاً في جميع المقاطعات الثلاثين وكذلك إلى ١٧٥ سجيناً.

٣٥- ومن أجل تحسين الوصول إلى المحاكم وتحسين إدارة القضايا، أخذ الجهاز القضائي يعمل تدريجياً بنظام إلكتروني لإيداع القضايا. وقد تبين أن هذا النظام فعال من حيث التكلفة إذ يوفر تكاليف السفر من المحاكم إليها والنفقات التي يتحملها الطرفان لولا ذلك في عملية التقاضي. وأضحت القضايا تودع إلكترونياً في جميع محاكم البلد البالغ عددها ٨٠٣ محاكم.

٣٦- وتلزم المادة ٥٦ من القانون المتعلق بحقوق الطفل وحمايته^(٩) القاضي الذي يفصل في قضية تتعلق بامرأة حامل أو أم لها طفل دون الثالثة بأن يبذل كل الجهود الممكنة لفرض عقوبات غير احتجازية.

٣٧- وفيما يتعلق بحماية الشهود، يكفل قانون سنّ في عام ٢٠١٢ بشأن حماية المبلغين عن المخالفات^(١٠) حماية هؤلاء الأشخاص من أي شكل من أشكال المضايقة أو التخويف. وتوجد لدى هيئة الادعاء العام الوطنية والمحكمة العليا أيضاً وحدات لحماية الشهود، كما تكفل الدولة إتاحة بيوت آمنة لضمان أمن شهود الادعاء والدفاع.

٣٨- واحتفل في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢ بانتهاء عمل محاكم الغاكاكا بنجاح بعد أن بتت في أكثر من ١,٩ مليون قضية. وينص القانون الأساسي رقم 04/2012/OL الذي وُضع في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٢ على إنهاء عمل محاكم الغاكاكا ويحدد آليات تسوية المسائل التي كانت خاضعة لاختصاصها، ويكفل تسوية أي قضايا تنطوي على شواغل من جراء قرارات تلك المحاكم عن طريق الوصول إلى نظام المحاكم الرسمية. وتشكل محاكم الغاكاكا باعتبارها آلية محلية للعدالة الانتقالية نموذجاً للمجتمعات الخارجة من النزاع في جميع أنحاء العالم لتعلم المزيد من رواندا.

٣٩- وأتيح إجراء محلي لتحسين فرص الوصول إلى العدالة بتعيين وسطاء محليين يعرفون باسم أبونزي (*Abunzi*). ويتولى هؤلاء الوسطاء منذ عام ٢٠١٠ الوساطة الفورية في النزاعات ويجدون لها تسوية في كثير من الأحيان بحيث لا يستدعي الأمر اللجوء إلى المحاكم. ويضم البلد ٧٦٨ ٣٠ وسيطاً يعالجون جميع القضايا المدنية التي لا تتجاوز قيمة الحكم فيها ٣ ملايين فرنك (٤٠٠٠ دولار). ورغم أن الأطراف المتضررة تحتفظ بالحق في الانتصاف لدى نظام المحاكم الرسمية، غالباً ما تبدي هذه الأطراف رضاها عن قرار لجنة الوسطاء لأن أعضاءها هم عادة أفراد يحظون بتقدير شديد داخل المجتمع المحلي ويفهمون أيضاً السياق المحدد الذي تنطوي عليه كل قضية. ففي الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، على سبيل المثال، عالج الوسطاء ٤٧٣ ٥٧ قضية، أبدى الأطراف ارتياحهم لنتيجتها في ٤٧, ٨٧ في المائة منها ولم يلجؤوا إلى المحاكم. وارتفعت هذه النسبة منذئذ لتصل إلى ٩٧, ٥٧ في المائة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

٤٠- وبالإضافة إلى جميع هذه التدابير الرامية إلى زيادة فرص الروانديين كافة في الوصول إلى العدالة، تعكف الحكومة أيضاً على وضع صيغة نهائية لمشروع خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، والتي ستكون جاهزة بنهاية عام ٢٠١٥. وستكفل خطة العمل هذه وما يقترن بها من سياسات اتباع نهج شامل يقوم على حقوق الإنسان إزاء جميع جوانب التنمية في رواندا.

جيم- استقلال السلطة القضائية

التوصيتان ٧٩-٧ و ٧٧-١٠

٤١- يُكفل استقلال السلطة القضائية بما يلي: '١' الاستقلال المالي والإداري؛ '٢' استقلال القضاة في اتخاذ قرارات لا يتقيدون فيها إلا بالقانون؛ '٣' استقلال المجلس الأعلى للقضاء في إدارة القضاة، بما في ذلك تعيينهم وترقيتهم وعزلهم وتأديبهم.

٤٢- ولدى السلطة القضائية مفتشية مسؤولة عن التخطيط من أجل تنمية قدرات القضاة لضمان الكفاءة في العمل. وتتولى المفتشية أيضاً التحقيق في القضايا التي يُزعم أنها تتعلق بالفساد، ثم تحيلها إلى المجلس الأعلى للقضاء لاتخاذ ما يلزم من إجراءات. وبالإضافة إلى ذلك، يُكلّف مكتب أمين المظالم بولاية التحقيق في قضايا الفساد بما في ذلك القضايا المرتبطة بجهاز القضاء، ومباشرة ملاحقات قضائية ضد الممارسات الفاسدة.

٤٣- ونتيجة لكل هذه الجهود والسياسة الحكومية المدروسة لمكافحة الفساد، صنفت دراسة استقصائية أجراها المنتدى الاقتصادي العالمي رواندا ضمن فئة ٢٥ في المائة من البلدان التي تحتل الرتبة الأولى عالمياً في استقلال السلطة القضائية منذ عام ٢٠١١ وحتى الآن. ولا تزال رواندا من البلدان التي تتبوأ الصدارة في مكافحة الفساد في أفريقيا.

٤٤- ويتلقى القضاة تدريباً قانونياً مستمراً من خلال إطار تعاوني بين المحكمة العليا ومختلف الشركاء الإنمائيين. فمنذ عام ٢٠١١، دُرِبَ القضاة على تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان في المحاكم الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، ينظم معهد الممارسة القانونية والتطوير القانوني تدريباً دورياً على بناء قدرات القضاة والموظفين القضائيين الآخرين. ويسّرت حكومة رواندا أيضاً دورات دراسية قصيرة مجانية للقضاة بشأن الممارسة القانونية، ويُتوقع أن تشمل هذه الدورات جميع القضاة في عام ٢٠١٥.

٤٥- ورواندا أحد البلدان الأفريقية السبعة التي قبلت باختصاص المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في النظر في القضايا المرفوعة إليها من الأفراد ومنظمات المجتمع المدني. ويعني ذلك إرساء استقلال السلطة القضائية وشفافيتها كي لا تُدحض قراراتها عند التمهيع أمام المحكمة الإقليمية الأفريقية. ويعني ذلك أيضاً الالتزام بعدم انتهاك الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والصمود أمام تدقيق المحكمة الأفريقية.

دال- الأوضاع في السجون ومراكز الاحتجاز

التوصيات ٧٨-١٠ و ٧٩-٦ و ٧٩-٢١

٤٦- أُجريت إصلاحات شتى لنظام السجون تمثيلاً مع قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء لضمان الحقوق الأساسية للأشخاص المحتجزين. وشُيِّدت سجون جديدة مثل رويافو ونيانزا ونيانزا ونيانزا، ولا يزال سجن ماجيراجيري قيد البناء. وسيُنقل إلى سجن ماجيراجيري الأشخاص المحتجزون في سجن كيغالي. ورُمّت أيضاً بعض السجون القديمة بما فيها سجن هوبي ورواماغانا. وتساهم عمليات الإصلاح هذه في تحسين ظروف العيش في السجون. وعلى وجه الخصوص، شُيِّد بدعم من اليونيسيف ومنظمة حفظ كرامة المعتقلين، مركز نياغاتاري لإعادة تأهيل القصر الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ عاماً و ١٨ عاماً، وافتُتح رسمياً في شباط/فبراير ٢٠١٣. وافتُتح سجنان إضافيان للنساء في مقاطعتي نغوما ونياماغابي في عام ٢٠١٤. وتخطط دائرة الشؤون الإصلاحية في رواندا إلى تخصيص سجن للنساء في كل محافظة في المستقبل.

٤٧- وتُعتمد أيضاً عدة بدائل للحبس للحد من عدد الأشخاص الذي يقضون عقوبة السجن. واعتيد على اللجوء إلى الخدمة المجتمعية بديلاً للسجن في قضايا الإبادة الجماعية، غير أن نطاق هذا الإجراء اتسع حالياً ليشمل جرائم أخرى بموجب القانون الجنائي لعام ٢٠١٢. وبالإضافة إلى ذلك، تُعتمد أساليب أخرى في كثير من الأحيان كإخلاء السبيل المشروط لإتاحة عقوبات غير احتجازية.

٤٨- وحدير بالذكر أن عدد الأشخاص المحتجزين في انتظار المحاكمة منخفض جداً في رواندا، إذ تبلغ نسبتهم ٧ في المائة، بينما تصل النسبة إلى ٣٥ في المائة في بلدان أخرى في أفريقيا.

٤٩- وعندما يودع الأفراد في الحبس، تُبذل كل الجهود الممكنة لضمان تلقيهم أفضل ما يمكن من الرعاية. فعلى سبيل المثال، تنص المادة ٢٩ من القانون رقم 34/2010 المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ المتعلق بإنشاء وتشغيل وتنظيم دائرة الشؤون الإصلاحية في رواندا^(١١)، على أن "يسجن السجين بالقرب من مكان إقامة أسرته. ويحق للطفل الرضيع الحصول على الأغذية الكافية والمغذية التي يحتاج إليها ويُخرج من السجن ويودع لدى أسرته عندما يبلغ الثالثة من عمره". ويستفيد الأطفال في مركز نياغاتاري لإعادة التأهيل من البرامج التعليمية الرسمية وغير الرسمية. ووُضعت في سجون أخرى برامج خاصة مثل دور الحضانة والأنظمة الغذائية الخاصة لتهيئة بيئة مواتية لهم.

٥٠- ويكفل لجميع السجناء الحق في الصحة من خلال توفير التأمين الصحي المجتمعي مجاناً كي يتسنى لهم الحصول على جميع خدمات الرعاية الصحية التي يحصل عليها عامة الناس. وبالإضافة إلى ذلك، تتيح وزارة الصحة تشخيص الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية وعلاجهما مجاناً لجميع السجناء المحتاجين في جميع مستوصفات السجون. ويستفيد السجناء أيضاً من مجموع نظام الإحالة الوطني من مرافق الرعاية الصحية الوسيطة إلى المرافق المتخصصة على غرار عامة الناس.

٥١- وانطلقت عملية فصل السجناء المدانين والمحكوم عليهم عن الآخرين الذين ينتظرون المحاكمة في سجن نيانزا (مبانغا). وتركز خطط دائرة الشؤون الإصلاحية في رواندا في المستقبل على فصل السجناء المدانين عن الأشخاص الذين ينتظرون المحاكمة في جميع السجون وجميع فئات الجرائم.

٥٢- وتجري حالياً مشاورات بشأن إلغاء الحبس الانفرادي من القانون الجنائي من أجل مواصلة ضمان حقوق الأشخاص المحتجزين. وستتناول تلك المشاورات في الاستعراض الجاري للقانون الجنائي.

٥٣- ولدى الشرطة الوطنية الرواندية وهيئة الادعاء العام الوطنية ودائرة الشؤون الإصلاحية في رواندا مفتشيات مسؤولة عن التحقيق في الشكاوى المتعلقة بإساءة الموظفين استخدام سلطتهم، ويجوز لهذه المفتشيات أيضاً إتاحة سبل انتصاف مناسبة بشأن ادعاءات إساءة معاملة المحتجزين. وأنشئت هذه المفتشيات لضمان عدم تعرض الأشخاص الموقوفين أو المحتجزين للتعذيب أو سوء المعاملة. ويشكل حظر التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة جزءاً لا يتجزأ من قواعد العمل والمعايير الأخلاقية المحددة للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين.

٥٤- وتضطلع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أيضاً بولاية خاصة تتمثل في إجراء زيارات منتظمة إلى السجون وتقديم استنتاجاتها في تقرير مستقل إلى رئيس الجمهورية ورئيس المحكمة العليا والبرلمان. ويكفل ذلك توفير آليات آمنة ومستقلة للإبلاغ والتحقيق في أي ادعاءات تتعلق بمعاملة السجناء.

٥٥- وتُتاح للجنة الدولية للصليب الأحمر وغيرها من المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان، مثل الرابطة الرواندية للدفاع عن حقوق الإنسان ورابطة تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها في رواندا ورابطة سيروكا (SERUKA)، فرص الوصول بحرية إلى جميع مرافق الاحتجاز في رواندا، وتجري هذه المنظمات بانتظام زيارات إلى السجون وتقدم المشورة إلى مديريها بشأن سبل تحسين خدماتها وإدارتها. وإلى جانب هذه المنظمات، يُسمح لسائر منظمات المجتمع المدني بالوصول إلى مرافق الاحتجاز وتفتيشها في أي وقت لضمان استمرارها في استيفاء المعايير المحددة.

هاء- حرية التعبير والحصول على المعلومات

التوصيات ٧٧-١٣ و ٧٨-١٢ و ٧٩-٣ و ٧٩-٤ و ٧٩-١١ و ٧٩-١٦ و ٨٠-٣ و ٨٠-٥ و ٨٠-٦ و ٨٠-٧ و ٨٠-٨

٥٦- الحق في حرية التعبير والحصول على المعلومات وتكوين الجمعيات معترف به في الدستور والصكوك التشريعية الأخرى، بما فيها القانون رقم ٢٠١٣/٠٢ المؤرخ ٨ شباط/فبراير ٢٠١٣ الذي ينظم وسائل الإعلام^(١٢) والقانون رقم ٢٠١٣/٠٤ المؤرخ ٨ شباط/فبراير ٢٠١٣ المتعلق بالحصول على المعلومات^(١٣) الذي ينص على الحق في حرية الرأي والتعبير.

٥٧- ويُعترف في القانون والممارسة بالدور المحوري الذي تؤديه وسائل الإعلام المستقلة والمهنية باعتبارها عنصراً أساسياً من عناصر الحكم الرشيد. وقد نشر مكتب أمين المظالم المسؤول عن رصد وتنفيذ قانون الحصول على المعلومات قائمة تضم ٥٤٠ موظفاً معنياً بالمعلومات للاستجابة لطلبات الحصول على المعلومات.

٥٨- وفي الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٥، زاد عدد الصحف من ٣٢ إلى ٥١ صحيفة. وجميع الصحف الجديدة مملوكة للقطاع الخاص. وزاد أيضاً عدد المحطات الإذاعية من ٢٤ إلى ٣٤ قناة. وبغية تيسير الإجراءات على وسائل الإعلام المحلية لنشر صحفها بتكلفة منخفضة، اقتنت الحكومة آلة شبكية ذات قدرات عالية لطباعة الصحف وسائر المنتجات الإعلامية، مما أدى إلى خفض تكاليف السفر وما يرتبط بها من نفقات، ذلك أن معظم الصحف كانت تُطبع في كينيا وأوغندا (المرفق ٥).

٥٩- وما فتئت وسائل الإعلام الإلكترونية تزداد من حيث عددها وإمكانية الوصول إليها إذ تجاوز عدد المواقع الشبكية الإخبارية المحلية ٨٠ موقعاً. وتنظم قنوات الإذاعة والتلفزيون أيضاً مناقشات مباشرة يشارك فيها المواطنون، بالإضافة إلى برامج الاتصال الهاتفي التي تتيح لهم جميعاً محفلاً لحرية التعبير. ومن الأمثلة على ذلك العمل الذي اضطلعت به رابطة PAX Press التي تضم ٧٤ صحفياً يجرون بانتظام مناقشات بشأن سياسات الحكومة وبرامجها على المستوى الشعبي. ويتيح هذا المنتدى فرصة للمواطنين للتعبير عن وجهات نظرهم بشأن سياسات الحكومة، ثم تُبث هذه الآراء مباشرة على محطات إذاعية وتلفزيونية مختلفة. ويشارك الزعماء المحليون في هذه المناقشات. وانطلقت هذه المبادرة في عام ٢٠٠٨، وأجريت حتى الآن ٤٤ مناقشة في مختلف أنحاء البلد (المرفق ٥).

٦٠- وغير القانون رقم ٢٠١٣/٠٣ المؤرخ ٨ شباط/فبراير ٢٠١٠، المنشئ للمجلس الأعلى لوسائل الإعلام^(١٤)، ولاية هذا المجلس فحوله إلى مجرد مؤسسة لبناء قدرات قطاع الإعلام. ومنذ عام ٢٠١١، نظمت الحكومة عن طريق المجلس برامج تدريبية للصحفيين داخل رواندا وخارجها. ونُقل معهد الصحافة من جامعة رواندا في بوتاري إلى كيغالي لاستيعاب أنشطة بناء قدرات الصحفيين العاملين، وتلقى الصحفيون الآخرون التدريب في كليات الصحافة في جامعات خاصة، منها الجامعة الكاثوليكية في كابغايي ومركز البحيرات الكبرى للإعلام.

٦١- وأنشئت بموجب القانون رقم ٢٠١٣/٠٢ المؤرخ ٨ شباط/فبراير ٢٠١٣ الذي ينظم وسائل الإعلام، هيئة التنظيم الذاتي للإعلام، وهي جهاز أنشأه الصحفيون بأنفسهم يتولى مسؤولية ضمان الامتثال للمبادئ التي تنظم وسائل الإعلام. وأنيطت الهيئة بدور الجهاز التنظيمي الذي كان يؤديه سابقاً المجلس الأعلى لوسائل الإعلام.

٦٢- وفي عام ٢٠١١، اعتمدت سياسة لوسائل الإعلام تتضمن رؤية تهدف إلى تغيير قطاع الإعلام على نحو يراعي ماضي رواندا ويستجيب لحاضرها وينطوي على مستقبل طموح لها، تكون فيه وسائل الإعلام قوية ومسؤولة في الوقت ذاته. وتتقيد هذه السياسة بمبدأ تعددية وسائل الإعلام، واستقلالية هيئة التحرير، وحرية التعبير، في إطار يتسم بالمهنية وسيادة القانون. وتُنقح هذه السياسة حالياً لإدراج إصلاحات في قطاع الإعلام الذي شهد تنقيح عدد من القوانين وسن قانون جديد بشأن الحصول على المعلومات.

٦٣- وفي انتظار أمر من رئيس الوزراء يحدد مهام الوكالة الرواندية لتنظيم المرافق العامة فيما يتعلق بوسائل الإعلام وفقاً للقانون المنقح الذي ينظم هذا القطاع، يُوجّه حالياً طلب رخصة إنشاء وسائل البث الإذاعي إلى هذه الوكالة كتابة عن طريق الاستمارة المخصصة لهذا الغرض. ويقدم أي شخص يرغب في إنشاء جريدة محلية طلبه إلى هيئة التنظيم الذاتي للإعلام. ويتمتع جميع أعضاء قطاع وسائل الإعلام على المستويات الإقليمية والقاري والدولي بالحرية في التغطية وجمع الأخبار ونشرها في رواندا.

٦٤- ويحظر قانون وسائل الإعلام الرقابة على المعلومات. غير أن حرية الرأي والمعلومات لا يجب أن تشكل خطراً على النظام العام والأخلاق الحميدة، وعلى حق الفرد في حفظ كرامته وسمعته بين الناس، وحرمة حياته الشخصية والأسرية. وتحظى حرية الرأي والمعلومات بالاحترام والاعتراف ما لم تشكل مساساً بحماية الطفل. ومن المهم الإشارة إلى عدم وجود أي صحفي رواندي قيد الاحتجاز حالياً بسبب ممارسة مهامه.

٦٥- وقد عُمدل التشريع المتعلق بإيديولوجية الإبادة الجماعية لمعالجة ما أبدي من شواغل مفادها أنه يقوض حرية التعبير أو يعيقها. ومع ذلك، من المهم أن يؤخذ في الاعتبار أنه لم يكن هناك أي قانون يتعلق بإيديولوجية الإبادة الجماعية قبل عام ٢٠٠٨ حتى في القانون الجنائي. وقبل سن قانون عام ٢٠٠٨ بشأن إيديولوجية الإبادة الجماعية، أجرى البرلمان بحثاً في جميع أنحاء البلد، خلص فيه إلى أن هذه الإيديولوجية راسخة للغاية في أذهان عامة الروانديين ولزم من

ثم وضع قانون صارم لمكافحةها. فقد كانت الأفكار المثيرة للشقاق لا تزال آنذاك تُلقن حتى في المدارس أو يلقتها الآباء لأبنائهم في معظم الأحوال. وجاء القانون المتعلق بإيديولوجية الإبادة الجماعية استجابة لهذه الحاجة الملحة، وهذا ما يبرر سبب تضمينه عقوبات شديدة حتى يُردع الناس ردعاً تاماً عن إضمار هذه الإيديولوجية أو التعبير عنها.

٦٦- إلا أن الممارسة بينت أن القانون تعثره ثغرات كبيرة. وسعيًا لسد هذه الثغرات، أجريت بحوث شملت المحامين والقضاة للوقوف على التحديات التي تعترض تنفيذ القانون. ومن بين بعض التحديات التي أُشير إليها غموض تعريف إيديولوجية الإبادة الجماعية. ولذلك عُُدل القانون لتوضيح هذه الجريمة وإزالة أي غموض يكتنف تعريفها.

٦٧- وانطلق إصلاح جذري لقطاع الإعلام العام في سنة ٢٠١١، برزت صورته بفضل قرار الحكومة نقل ملكية المكتب الرواندي للإعلام والإذاعة من الدولة إلى وكالة البث الإذاعي الرواندية، وهي هيئة عامة مستقلة للبث الإذاعي تتمتع بالشخصية القانونية.

٦٨- وينظم المجلس الأعلى لوسائل الإعلام ومجلس الحوكمة الرواندي حواراً وطنياً سنوياً بشأن وسائل الإعلام بمشاركة مع رابطات الصحفيين والشركاء الإنمائيين يتمثل هدفه العام في تعاون مختلف الجهات المعنية على تعزيز حرية الإعلام والصحافة المسؤولة. وتجري حالياً مشاورات، من خلال هذا المنتدى وغيره من منتديات الجهات المعنية، لمناقشة رفع صفة الجريمة عن التشهير من أجل معالجة أي شواغل ممكنة تتعلق بممارسة حرية التعبير. وسيسترشد بهذه المشاورات في الاستعراض الأشمل الجاري بالفعل للقانون الجنائي.

واو- حرية التجمع وتكوين الجمعيات

التوصيات ٧٧-١٤ و ٧٩-١٧ و ٨٠-١ و ٨٠-٢ و ٨٠-٩ و ٨٠-١٠ و ٨٠-١٢ و ٨٠-١٣ و ٨٠-١٤

٦٩- تنص المادة ٣٥ من الدستور على أن "حرية تكوين الجمعيات مكفولة ولا تتطلب إذناً مسبقاً". وقد اعتمدت منذ الاستعراض الدوري الشامل السابق قوانين شتى بغية تعزيز وحماية حرية جميع الأفراد والفئات، مثل المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان والأحزاب السياسية، في تكوين الجمعيات. وتشمل هذه القوانين القانون الأساسي رقم 10/2013/OL المؤرخ ١١ تموز/يوليه ٢٠١٣ بشأن التنظيمات السياسية والسياسيين^(١٥). وتكرر المادة ٣ من القانون تأكيد نظام تعدد الأحزاب، وتنص على الحق في العمل بحرية في جميع أنحاء البلد، وعلى مبدأ المساواة بين التنظيمات السياسية أمام المؤسسات الحكومية.

٧٠- ويوجد في رواندا حالياً ١١ حزباً سياسياً معترفاً به وفقاً للمادتين ١١ و ١٢ من قانون عام ٢٠١٣. وبالإضافة إلى ذلك، يحق للأحزاب السياسية عقد اجتماعات عامة (المادة ١٩)، وتنظيم المظاهرات (المادة ٢٠)، وإنشاء وسائل الإعلام الخاصة بها (المادة ٢٢)، ولها حرية اختيار الانضمام إلى المنتدى الاستشاري الوطني للتنظيمات السياسية (المادتان ٤٩ و ٥٠).

٧١- وقد أدى هذا النظام القانوني الجديد إلى مشاركة المنظمات السياسية في رواندا على نحو استباقي. ووفقاً لسجل أداء الحكومة في رواندا، تشير منشورات مجلس الحكومة الرواندي إلى أن الحقوق والحريات الديمقراطية صُنفت في درجة ٨٣,٠٣ في المائة (سجل أداء الحكومة الرواندي ٢٠١٤). وتُشكل هذه النسبة زيادة مقارنة بنسبة ٨١,٠٣ في المائة في عام ٢٠١٢.

٧٢- وشرعت حكومة رواندا، سعياً منها لتوفير الدعم الكامل لحرية تكوين الجمعيات وللوفاء بالتزاماتها بموجب الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، في تنفيذ برنامج لتعزيز المجتمع المدني مؤسسياً وتقنياً ومالياً لتمكينه من الإسهام بفعالية في ضمان حوكمة مسؤولة وتستجيب للتطلعات. وقد انطلق البرنامج في نيسان/أبريل ٢٠١٤.

٧٣- وفي الفترة من عام ١٩٦٢ إلى عام ٢٠١١، شهدت رواندا تسجيل ٣٥٠ منظمة فقط من منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدينية. وبعد سن القوانين رقم ٠٤ ورقم ٠٥ ورقم ٠٦ المؤرخة ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٢، تسارعت وتيرة التسجيل وأمكن لمجلس الحكومة الرواندي تسجيل ١٥٠٩ منظمات محلية غير حكومية ومنظمات دينية في فترة سنتين فقط. وتصل المادتان ١٨ و ٢٢ من القانون المتعلق بالمنظمات غير الحكومية على المساواة بينها جميعاً في إجراءات التسجيل. وتمتع جميع المنظمات غير الحكومية الوطنية بنفس الحقوق وتقع عليها نفس الالتزامات المنصوص عليها في المادة ٢٨ (الحقوق) والمادة ٢٩ (المسؤوليات) من ذلك القانون. ويستمر تزايد عدد الجمعيات والتعاونيات. ويوجد في البلد حالياً ٨٩٣ ٤ تعاونية و ١٠٠ نقابة و ١٣ اتحاداً و ٤٧٥ تعاونية للدخار والائتمان. وينص القانون رقم ٢٠٠٧/٥٠ المؤرخ ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧^(١٦) على إنشاء المنظمات التعاونية وتنظيمها ومهامها.

٧٤- وتعزيزاً للتعاون، تُنظم منذ عام ٢٠١٤ اجتماعات فصلية بين مجلس الحكومة الرواندي والمجتمع المدني. وبالإضافة إلى ذلك، ينظم المجتمع المدني اجتماعات سنوية للتوعية بالسياسات في إطار شراكة مع المؤسسات الحكومية. ويهدف أسبوع منظمات المجتمع المدني، وهو حدث سنوي ينظمه منتدى المجتمع المدني، إلى تعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية في البرامج الإنمائية الوطنية. ويعقد المنتدى المعني بتطوير العمل المشترك بانتظام أياماً مفتوحة على مستوى المقاطعات لتعزيز مشاركة منظمات المجتمع المدني وإبراز صورتها.

٧٥- ولا يُشترط على المنظمات المحلية غير الحكومية أن تُسجل سنوياً. وتنص المواد ٥ و ٧ و ١١ من القانون رقم ٢٠١٢/٥٠ المؤرخ ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٢ المتعلق بطرق عمل المنظمات غير الحكومية على شروط تسجيلها وصحة شهادة تسجيلها. وتبقى هذه الشهادة صالحة لمدة أقصاها ٥ سنوات قابلة للتجديد. وبالتالي يمكن تسجيل المنظمات الدولية غير الحكومية مدة خمس سنوات قابلة للتجديد ما دامت تستوفي الشروط المنصوص عليها في القانون.

٧٦- ويتيح مقياس تطور المجتمع المدني (٢٠١٢) ونسخة عام ٢٠١٤ من سجل أداء الحكومة في رواندا مؤشرات ملموسة على وجود بيئة سياسية واجتماعية صحية في البلد. وتصنف الحقوق السياسية والحريات المدنية في رتبة عالية إلى حد ما تبلغ ٧٣,٦٢ في المائة (سجل أداء الحكومة في رواندا ٢٠١٢) و ٧٧,٠٥ في المائة (سجل أداء الحكومة في رواندا ٢٠١٤) على التوالي.

زاي- الحق في التعليم

التوصيات ٧٧-٧٧ و ٧٧-١٨ و ٧٧-١٩ و ٧٨-٩ و ٧٩-١٨ و ٧٩-١٩

٧٧- إن حكومة رواندا ملتزمة بزيادة الاستثمار في قطاع التعليم لضمان توفير التعليم لجميع الأطفال الروانديين (المرفق ٤).

٧٨- وتشمل الإنجازات التي تحققت في مجال حصول الجميع على التعليم الأساسي استمرار ضمان تعميم التعليم الابتدائي في السنوات الاثنتي عشرة الأولى من التعليم، والنهوض بمشروع توفير حاسوب محمول لكل طفل، الذي انطلق في عام ٢٠٠٧ ولا يزال متواصلاً حتى الآن. ويهدف هذا المشروع إلى توزيع نصف مليون حاسوب محمول على طلاب المدارس الابتدائية بحلول عام ٢٠١٧. وقد وُزِعَ منذ عام ٢٠١١ أكثر من ١٤٠.٠٠٠ حاسوب محمول على طلاب المدارس في جميع أنحاء البلد. وأدى ذلك إلى زيادة فرص الحصول على المعلومات والبحث، وتعزيز مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات منذ سن مبكرة، وحفز الطلاب على الإبداع (المرفق ٤).

٧٩- واستطاعت رواندا التغلب تدريجياً على العقبات التي تمنع الأطفال عادة من الالتحاق بالتعليم الابتدائي، فأتخذت إجراءات شتى منها إلغاء جميع الرسوم المفروضة على التسجيل بالمدارس. وفي هذا الصدد، تحدد الحكومة الأسر التي لا تستطيع تحمل تكاليف التعليم الأخرى، مثل الزي المدرسي والمواد التعليمية، وتوفيرها لها. وتُتاح للأطفال الذين لا يلتحقون عادة بالمدارس، لأسباب اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية (بمن فيهم، على سبيل المثال لا الحصر، الفتيات والأطفال المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وغيرهم من الأطفال ضعاف الحال)، خيارات شتى للحماية الاجتماعية، مثل المنح المدرسية والتغذية المدرسية في إطار شراكة مع الآباء، وبرامج التحويلات النقدية. وبُنيت أيضاً فصول دراسية إضافية على صعيد الأفضية لتسهيل وصول الأطفال مشياً إلى المدارس، فأزيلت تكاليف النقل التي يمكن أن تحول دون ذلك. واعتمد هذا البرنامج لتمكين البلد من تحقيق هدف تعميم التعليم (تعميم التعليم الابتدائي والثانوي) بحلول عام ٢٠١٥.

٨٠- ومن الإنجازات الأخرى التي تحققت لتهيئة بيئة تعليمية صحية إلغاء العقوبة البدنية في المدارس، إذ توجد الآن أنظمة داخلية تقيد أساليب العقاب التي تُستخدم في المدارس بغية القضاء على العقوبة البدنية.

٨١- ومن التطورات الهامة الأخرى المنهاج الدراسي الجديد الذي أُعد في عام ٢٠١٥ وسيُتبع اعتباراً من عام ٢٠١٦. وستُخصص في المنهاج الدراسي الجديد ساعات إضافية لتعلم اللغات من أجل تطوير التعددية اللغوية في رواندا.

٨٢- وينصب تركيز خاص على تعليم الأطفال ذوي الإعاقة لضمان إدماجهم التام في السياسات والبرامج التعليمية الحكومية. ويتلقى المدرسون تدريباً دورياً على منهجيات تدريس الأطفال ذوي الإعاقة.

حاء- عدم التمييز والمساواة بين الجنسين

- التوصيات ٧٧-١١ و ٧٨-٢ و ٧٨-٦ و ٧٨-٧ و ٧٨-١٣ و ٧٨-١٤ و ٧٩-٥
- ٨٣- تشكل النساء ٥٢ في المائة من سكان رواندا. وتبين هذه النسبة وحدها أن من الضروري إشراك المرأة في عملية تنمية البلد. ولا تُتبع سياسة عدم التمييز والمساواة بين الجنسين من أجل تحسين أحوال المرأة، بل من أجل تحقيق الرفاه الوطني وتسريع وتيرة التنمية.
- ٨٤- وقد أدت الأسس الدستورية إلى إصلاحات كبرى في القطاعين القانوني والقضائي، فسُنّت قوانين تراعي الاعتبارات الجنسانية ونُقحت القوانين التي تنطوي على التمييز. فعلى سبيل المثال، عُدل في عام ٢٠١٣ قانون عام ٢٠٠٥ المتعلق بالأراضي لضمان مساواة المرأة مع الرجل في التمتع بالحقوق المتصلة بالحصول على الأرض وملكيته واستخدامها والحقوق المتصلة بالإرث.
- ٨٥- وبالمثل، فإن القانون الجنائي الجديد لعام ٢٠١٢ أكثر تقدماً من القانون الجنائي القديم لعام ١٩٧٧، ويكفل المساواة بين المرأة والرجل في العقوبة على ارتكاب الجرائم نفسها. فعلى سبيل المثال، يُعاقب الرجل والمرأة بالسجن ما بين ستة أشهر وسنة واحدة على جريمة الخيانة الزوجية، بخلاف ما كان ينص عليه القانون الجنائي السابق حيث كانت تُفرض على المرأة عقوبة أشد.
- ٨٦- وتواصل رواندا تعزيز المساواة بين الجنسين بتنفيذ مبادرات تهدف إلى زيادة تمثيل المرأة على مختلف المستويات الحكومية. ونتيجة لذلك، تشغل النساء ٦٤ في المائة من المقاعد في مجلس النواب، و ٣٨ في المائة في مجلس الشيوخ، و ٤٠ في المائة من المناصب الوزارية، و ٤٦ في المائة من مناصب جهاز القضاء، و ٤٠ في المائة من مناصب حكام المحافظات. وتبلغ نسبة تمثيل المرأة في المجالس الاستشارية في المقاطعات والأقضية وفي مدينة كيغالي ٤٣,٢ في المائة و ٤٥,١ في المائة و ٥١,٥ في المائة على التوالي. ويتجسد هذا الاتجاه أيضاً في سائر مناصب صنع القرار في القطاع الخاص والحكومة المركزية والحكومات المحلية.
- ٨٧- وتتعاون وزارة الشؤون الجنسانية والنهوض بالأسرة مع منتدى البرلمان، والمجلس الوطني للمرأة، وشبكة القيادات النسائية الرواندية، ومكتب رصد الشؤون الجنسانية، وتقديم الدعم أيضاً إلى الرابطات النسائية العاملة على توعية النساء لتولي أدوار قيادية على جميع المستويات الحكومية والاضطلاع بأنشطة مدرة للدخل. وتنفذ هذه المؤسسات سنوياً برامج إرشادية لزيادة ثقة المرأة واعتزازها بنفسها لتولي دور القيادة، فضلاً عن تطوير مهاراتها في مجال تنظيم الأعمال. وتوضع حالياً استراتيجيات لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في الحكومات المحلية والقطاع الخاص من أجل زيادة مشاركة المرأة فيهما.
- ٨٨- وفي إطار برنامج تعميم التعليم، تبذل حكومة رواندا، عن طريق وزارة التعليم، مزيداً من الجهود لضمان المساواة بين الفتيات والفتيان في الحصول على التعليم الجيد وإزالة الحواجز التي تحول دون وصول الفتيات إلى التعليم (المرفق ٤).

٨٩- وعلى الصعيد الدولي، شاركت الروانديات بنشاط في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، واضطلعن بدور حفظة السلام والمراقبات في الشرطة والجيش في السودان وجنوب السودان وهابتي وكوت ديفوار وليبيريا ومالي وجمهورية أفريقيا الوسطى. وفي الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى أيار/ مايو ٢٠١٤، شاركت ٤٤٦ شرطية رواندية في بعثات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لحفظ السلام، وتشارك حالياً ٢٠٠ ضابطة من الجيش الرواندي في بعثات حفظ السلام.

٩٠- وتنفذ الحكومة منذ عام ٢٠١١ برامج لتحسين التحاق الفتيات بالمدارس أدت إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس الابتدائية والبقاء فيها (المرفق ٤). ومن الأمثلة على ذلك مكافأة أفضل الطالبات وتشجيع الفتيات على دراسة العلوم والتكنولوجيا. وبالإضافة إلى ذلك، تمثل الطالبات ٤٤ في المائة من مجموع الطلاب في مؤسسات التعليم العالي الخاصة والعام.

٩١- ومن منظور اقتصادي، عُممت مراعاة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة باعتبارهما مسألتين شاملتين في جميع سياسات الاقتصاد الكلي واستراتيجيات التنمية، بما في ذلك رؤية عام ٢٠٢٠، والاستراتيجيتان الأولى والثانية للتنمية الاقتصادية والحد من الفقر، والبرنامجان الحكوميان السباعيان المتتاليان (٢٠٠٣-٢٠١٠ و ٢٠١٠-٢٠١٧).

٩٢- وثمة برنامج آخر استفادت منه المرأة كثيراً هو برنامج حركة التعاونيات الذي تشرف عليه الحكومة ويجري تنفيذ عن طريق وكالة التعاونيات الرواندية. وخلق هذا البرنامج فرص العمل ووسع نطاق الوصول إلى الأنشطة المدرة للدخل، وتمكنت النساء من خلال التعليم والتدريب من زيادة مدخراتهن واستثمارتهن فتحسن وضعهن الاجتماعي.

طاء- العنف الجنساني

التوصية ٧٨-٨

٩٣- التزمت حكومة رواندا بسياسة عدم التسامح مطلقاً إزاء العنف المنزلي وغيره من أنواع العنف الجنساني. ومن الأدلة على التزام الحكومة بالقضاء على العنف الجنساني اعتماد سياسة شاملة في عام ٢٠١١ من أجل مكافحته. وتعزز هذه السياسة آليتي المنع والمساءلة للقضاء على هذا العنف وتتناول كذلك مسألة معاملة الضحايا.

٩٤- وبدأت بعض المحاكم الرواندية تنظر في قضايا العنف الجنساني في المجتمع المحلي الذي يُدعى ارتكاب الجريمة فيه. ويكفل هذا الإجراء ضمانات احترام كرامة الضحايا ومراعاة مشاعرهم، ويهدف إلى الحد من عدد حالات العنف الجنساني، وأثبت لسكان المجتمعات المحلية نجاعته من خلال مساءلة مرتكبي هذا العنف.

٩٥- وينص القانون الجنائي لعام ٢٠١٢ على مبادئ توجيهية لإصدار الأحكام في قضايا العنف الجنساني، بما فيه الاغتصاب الزوجي، إذ يُمكن أن يعاقب مرتكب هذه الجريمة بالسجن

مدى الحياة إذا نتجت عنها وفاة الضحية. وسُن أيضاً أمر رئيس الوزراء رقم ٠٣/٠٠١ المؤرخ ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ الذي يحدد طرائق عمل المؤسسات الحكومية على منع العنف الجنساني ومعالجته، ويتضمن مبادئ توجيهية واضحة لمنع حالات العنف الجنساني، بما فيه العنف المنزلي، ومعالجتها. وينص الأمر على ضرورة التعجيل بالنظر في قضايا العنف الجنساني وإعطائها الأولوية.

٩٦- وأنشأت الشرطة الوطنية والجيش مكاتب لمكافحة العنف الجنساني ووحدات لرصده تشرف على قضاياها وعلى حماية الطفل. وللجهازين أيضاً مديرتان لمكافحة العنف الجنساني تضمنان وجود بيئة خالية من هذا العنف على الصعيد المؤسسي، وتُرشدان عملية وضع استراتيجيات/سياسات التصدي له. وقد خصصت الشرطة خطأً هاتفياً وخدمات على الإنترنت لكي يبلغ المواطنين عن إساءة معاملة الأطفال وعن العنف الجنساني. وأنشئت وحدة متخصصة داخل هيئة الادعاء العام الوطنية لملاحقة الجرائم المتصلة بالعنف الجنساني، وأنشئت إدارة مستقلة لرعاية ضحايا هذا العنف والشهود عليه ورصد حمايتهم.

٩٧- وتُنظم أنشطة دورية لتوعية المجتمعات المحلية بالعنف الجنساني. وأنشئت لجان مركزية ومحلية على صعيد القرى (Umudugudu) معنية بالعنف الجنساني من أجل ضمان منعه والإبلاغ عنه. وبدأ تنفيذ مبادرات مجتمعية شتى لمكافحة العنف الجنسي/المنزلي، تشمل على سبيل المثال لا الحصر برامج الشرطة المجتمعية (*inzegez'impuruza*) (المبلغون عن المخالفات). وامتدى الآباء المسائي (Umugoroba w'ababyeyi) محفل يلتقي فيه جميع الآباء في قرية ما لمناقشة جميع القضايا الاجتماعية والصحية. وأُخذت مبادرات أخرى من بينها بث برامج إذاعية وتلفزيونية، وإنشاء "النوادي الجنسية" في جميع المدارس (الابتدائية والثانوية، ومؤسسات التعليم العالي)، ومبادرات المؤسسات العامة ومؤسسات القطاع الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، نُظمت حملات بالطواف على المنازل في جميع أنحاء البلد تركز على التوعية بالعنف الجنساني والعنف الجنسي ضد الأطفال.

٩٨- ومن أبرز نماذج مكافحة العنف الجنساني مراكز إيسانجي الجامعة للخدمات التي انطلق تجريبها بمبادرة وإشراف من الشرطة الوطنية الرواندية في تموز/يوليه ٢٠٠٩، وتتصدى بصورة شاملة للعنف الجنساني في المنزل. وتسعى هذه المبادرة الدولية الفضلى جاهدة للتقليل إلى أدنى حد من خطر معاودة إيذاء الضحايا وصدمتهم من جديد ومن خطر إتلاف الأدلة وتأخير إجراءات الانتصاف. وتقدم هذه المراكز على مدار الساعة المشورة الطبية والنفسية والاجتماعية والخدمات الطبية والقانونية وتوفر للضحايا دوراً آمناً في حالات الطوارئ. ولدعم هذه المراكز، فُتحت خطوط هاتفية مجانية تيسر الإبلاغ السريع عن الحالات الطارئة والحصول على المعلومات والتصدي السريع لقضايا العنف الجنساني. ويوجد حالياً ١٢ مركزاً من مراكز إيسانجي في مختلف مستشفيات المقاطعات في البلد. ومنذ انطلاق التجربة في عام ٢٠٠٩، شرعت الحكومة في توسيع نطاق هذا النموذج ليشمل أنحاء البلد كافة. ومن المقرر تشغيل مركز إيسانجي واحد على الأقل في كل مقاطعة من مقاطعات البلد الثلاثين بحلول نهاية عام ٢٠١٦.

٩٩- وكما سبق بيانه في الفرع المتعلق بالوصول إلى العدالة، يوجد في كل مقاطعة في البلد مكتب معني بالوصول إلى العدالة تنسق عمله وزارة العدل. ويتولى أحد الموظفين الثلاثة في المكتب تحديداً مهمة مكافحة العنف الجنساني والمنزلي. ويجوز لموظفي المكتب التدخل في قضايا العنف الجنساني ومساعدة الضحايا في إجراءات المحكمة. ويقدمون خدماتهم إلى المجتمع مجاناً.

١٠٠- وتحول التزام رواندا بوضع حد للعنف الجنساني إلى مبادرة قارية عن طريق إعلان مؤتمر كيغالي الدولي بشأن دور أجهزة الأمن في القضاء على العنف ضد المرأة في أفريقيا. وقد وضع بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة، وجميم يونغ كيم، رئيس البنك الدولي، في أيار/مايو ٢٠١٣، حجر الأساس في كيغالي لمركز أفريقي لأجهزة الأمن من أجل تنسيق الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد النساء والفتيات.

١٠١- وبدأ في عام ٢٠١٤ نفاذ أمر وزاري يلغي جميع رسوم المحاكم في الادعاءات المتعلقة بالعنف الجنساني وانتهاك حقوق الطفل. وسييسر هذا الأمر إجراءات المحكمة فيما يتصل بادعاءات الضحايا.

١٠٢- والاتجار بالبشر شكل جديد آخر من أشكال استغلال الفئات الضعيفة. ويرد القانون المتعلق بالاتجار بالبشر في الفصل الثامن من القانون الجنائي لعام ٢٠١٢. ويتناول الاتجار بالأشخاص داخل رواندا وخارجها. وتتراوح العقوبات المفروضة على مرتكبيه بين ٨ سنوات و١٥ سنة بالإضافة إلى الغرامات. وتحظر أيضاً المادة ٥١ من القانون المتعلق بحقوق الطفل وحمائته، الذي سن في عام ٢٠١٢، الاتجار بالأطفال واستغلالهم في البغاء واسترقاقهم. ورواندا دولة وقعت على معظم المعاهدات الدولية الأساسية المتعلقة بالاتجار بالبشر.

١٠٣- ويستفيد أيضاً ضحايا الاتجار بالبشر والضحايا الآخرون من مكاتب معنية بالشؤون الجنسانية أنشئت في جميع مراكز الشرطة. ويضم كل مكتب من هذه المكاتب ضابط شرطة قضائية تلقى تدريباً لتحديد ضحايا الاتجار ومساعدتهم. ويشمل التدريب أيضاً تقنيات التحقيق في قضايا الاتجار وملاحقة الجناة. وبالإضافة إلى ذلك، يتلقى جميع موظفي دوائر الهجرة المعينين حديثاً تدريباً على تحديد ضحايا الاتجار. وجهزت جميع مراكز إيسانجي لتقلّم المساعدة إلى ضحايا العنف الجنساني، بمن فيهم الأشخاص الذين قد يقعون ضحايا الاتجار بالبشر.

١٠٤- وتتعاون رواندا مع بلدان أخرى للتحقيق في جرائم الاتجار عبر الحدود الوطنية، وتيسر إعادة الضحايا إلى أوطانهم، وتوقف عمليات الاتجار. ومن الأمثلة على هذه الجهود فتح مكتب للاتصال بالإنترنت في مطار كيغالي الدولي، حيث اعترضت الشرطة الرواندية في عام ٢٠١٣ سبيل أوغنديات عابرات إلى دبي للاتجار بمن على ما يبدو. وتبين هذه الجهود وغيرها من الجهود المتواصلة أن مسألة الاتجار بالبشر تولى اهتماماً شديداً في رواندا، وتكفل عدم انتشار ظاهرة الإفلات من العقاب.

باء- الحق في الصحة

التوصيات ١٦-٧٧ و ١٧٧-٧٧ و ٤-٧٨ و ٥-٧٨

١٠٥- جعلت الحكومة صحة الأم والطفل من الأولويات في جميع برامج التنمية تمشياً مع الأهداف الإنمائية للألفية. ونتيجة لذلك، أحرزت رواندا تقدماً كبيراً في ضمان صحة الأم والطفل. فعلى سبيل المثال، أحرزت رواندا تقدماً في مسعاها لتحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتعلق بالحد من وفيات الأطفال التي أصبحت في الوقت الراهن ٣٤ وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي بعد أن كانت ٥٢ وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي. وهذا التراجع في وفيات الأطفال نتيجة مباشرة لبرامج حكومية مثل زيادة التغطية بحملات تحصين الأطفال. فخلال السنوات العشر الماضية، ارتفع معدل تحصين الأطفال من ٦٩,٨ في المائة إلى ٩٣ في المائة. وأدى تشجيع الاقتصار على الرضاعة الطبيعية في الأشهر الستة الأولى من حياة الطفل أيضاً إلى الحد من سوء تغذية الأطفال. ويبلغ معدل الرضاعة الطبيعية الآن ٨٧ في المائة، وقد نتج عنه انخفاض نسبة سوء التغذية المزمن من ٤٤ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٣٨ في المائة في عام ٢٠١٥.

١٠٦- وبالإضافة إلى ذلك، يتلقى ٩٩ في المائة من الروانديات الرعاية السابقة للولادة على يد أخصائين مهرة، ويولد أكثر من ٩١ في المائة من الأطفال في المرافق الصحية. وأدى ذلك كله، بالإضافة إلى زيادة استخدام تكنولوجيات الهاتف المحمول والرسائل النصية القصيرة السريعة في حالات الوضع الطارئ والمضاعفات الطبية الأخرى، إلى انخفاض كبير في معدلات وفيات الأمهات والأطفال. وانخفض معدل وفيات الأمهات من ٧٥٠ وفاة لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حي في الفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلى ٤٧٦ وفاة لكل ١٠٠٠٠٠٠ مولود حي في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١ و ٢١٠ وفيات لكل ١٠٠٠٠٠٠ مولود حي حالياً. وسيصدر تقرير محدث عن الحالة في الدارسة الاستقصائية المقبلة للصحة الديمغرافية التي سٌجرت في نهاية عام ٢٠١٥.

١٠٧- وبُذلت جهود حثيثة أيضاً للحد من خطر انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل عند الولادة، وتعزيز الصحة العامة للأطفال والأمهات المصابين بالفيروس. وقد حددت وزارة الصحة من خلال الأمر الوزاري رقم ٣٢/٢٠ المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، برامج واستراتيجيات لتوفير الحماية والمساعدة للأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أو المتأثرين به. وتُشجّع الحوامل بوجه خاص على إجراء أربعة فحوص على الأقل قبل الولادة تُقدّم مجاناً في المراكز الصحية. وقد أدت هذه البرامج الجديدة جميعها إلى تسجيل معدلات مشجعة في مجال صحة الأم والطفل في رواندا.

١٠٨- وفضلاً عن الإجراءات المحددة المتعلقة بصحة الأم والطفل، تحسّن أيضاً توفير الخدمات الصحية العامة على جميع الصعد. وتوجد الآن ستة مستشفيات إحالة في مختلف مناطق رواندا، ومستشفى إقليمي في كل محافظة، ومستشفى أو أكثر في كل مقاطعة، ومركز صحي واحد على الأقل في ٩٦ في المائة من الأفضية الإدارية البالغ عددها ٤١٦ قضاءً. وأدى ذلك إلى تقليص

المدة الزمنية اللازمة للوصول إلى مركز صحي من حوالي ٩٥ دقيقة في عام ٢٠٠٥ (الدراسة الاستقصائية المتكاملة الثانية للظروف المعيشية للأسر) إلى ٦٠ دقيقة في عام ٢٠١١ (الدراسة الاستقصائية المتكاملة الثالثة للظروف المعيشية للأسر).

١٠٩- وتواصل الحكومة أيضاً الاستثمار في خدمات الرعاية المجتمعية والأولية بإنشاء أقسام صحية في البلديات. ويوجد حالياً ٣٦٨ قسماً صحياً في جميع أنحاء البلد، ويُخطّط لزيادة عددها سنوياً. وبالإضافة إلى ذلك، اختارت كل قرية ثلاثة عاملين صحيين على الصعيد المجتمعي. ويشكل هؤلاء عنصراً هاماً من نظام الصحة في رواندا لأنهم يتيحون للمجتمع المحلي فرصة المشاركة في إدارة صحة أفرادهم. وتتولى عاملة صحية على الصعيد المجتمعي المسؤولية عن صحة الأم والطفل، بينما تشرف العاملة الأخرى والعامل الآخر على غير ذلك من أشكال الرعاية. ويتلقى جميعهم تدريباً من وزارة الصحة. وفي المجموع، يقدم ٤٥ ٠٠٠ عامل صحي مجتمعي خدمات جيدة في جميع أنحاء البلد، ويرصدون الأوضاع الصحية في القرى، ويحيلون المرضى إلى أقرب مرفق صحي. ويسهم العاملون الصحيون المجتمعيون، من خلال توعية القرى المحلية ووضع أنفسهم رهن الإشارة، في تحسين فرص الحصول على الرعاية بتعزيز النظام الصحي وكفالة عدم اضطراب الناس إلى المشي مسافات طويلة بحثاً عن الرعاية.

١١٠- وبالإضافة إلى ذلك، ثمة نظام تأمين صحي شامل جدير بالذكر. ووفقاً للقانون المتعلق بالتأمين الصحي، يجب أن يكون لجميع الأشخاص الذين يعيشون في رواندا، بمن فيهم المواطنون والمهاجرون والأجانب واللاجئون وملتمسو اللجوء، شكل من أشكال التأمين الصحي. وقد شهد هذا النظام تحسناً كبيراً للغاية مع ظهور نظام التأمين الصحي المجتمعي وتوسيع نطاقه. فموجب هذا النظام، تساعد الحكومة ضعاف الحال العاجزين عن دفع أقساط التأمين بدفعها عنهم أو مشاركتهم في تحمل التكاليف في مراكز الرعاية. وثمة نظام للتأمين الصحي مخصص لموظفي الخدمة المدنية يُعرف باسم التأمين الصحي المدني الرواندي.

١١١- وشرعت الحكومة أيضاً في بذل جهود حثيثة لخفض معدلات الإصابة بالمalaria في البلد بزيادة فرص الوصول إلى المراكز الصحية وتوزيع الناموسيات مجاناً. ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة استخدام الناموسيات لتشمل ٧٤ في المائة من الأطفال والنساء. وفي عام ٢٠١٤، تلقى ٩٦ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة المصابين بالمalaria العلاج المناسب على الصعيد المجتمعي في غضون ٢٤ ساعة مقارنة بنسبة ٨٩ في المائة في عام ٢٠١٠. وفي الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٤، حدث انخفاض ملحوظ في معدلات الوفيات بالمalaria إذ تراجعت من ١٢,٩ في المائة إلى ٤,٧ في المائة.

١١٢- وتُنقذ أيضاً برامج للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية تركز على الأسباب الرئيسية لانتشار وباء الفيروس، وتشمل زيادة فرص الحصول على خدمات المشورة والفحص. وفي هذا الصدد، حددت وزارة الصحة من خلال الأمر الوزاري رقم ٣٢/٢٠ المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، برامج واستراتيجيات لتوفير الحماية والمساعدة للأطفال المصابين بفيروس نقص

المناعة البشرية/الإيدز أو المتأثرين به أو بأمراض أخرى. ونتيجة لذلك، تُشجّع الحوامل على إجراء أربعة فحوص على الأقل قبل الولادة، ويتلقين الرعاية المجانية أثناء الوضع في المراكز الصحية. وفضلاً عن ذلك، يُقدم ٥١٠ مرافق صحية منذ حزيران/يونيه ٢٠١٣ حتى الآن خدمات المشورة والفحص فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية. وقد أُجري أكثر من ٣ ملايين فحص تبين منها أن ٠,٨ في المائة فقط من الخاضعين لها مصابون بالفيروس.

١١٣- ويُقدم حالياً ٨٣ في المائة من المرافق الصحية في رواندا العلاج المضاد للفيروسات القهقرية مجاناً للمستفيدين. وبحلول عام ٢٠١٤، وصل مجموع البالغين والمراهقين الذين يتلقون العلاج بمضادات الفيروسات القهقرية ١٣٣ ٥٧٤ شخصاً. وبالإضافة إلى ذلك، سُجل في الفترة الممتدة من تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٤ ما مجموعه ٢ ٢١٢ طفلاً في برنامج ما قبل العلاج بمضادات الفيروسات القهقرية ليصبح مجموع الأطفال الذين يتلقون هذا العلاج ٧ ٨٥٣ طفلاً.

١١٤- وعلاوة على ذلك، تتناول السياسة الوطنية لعام ٢٠١٢ بشأن تنظيم الأسرة إمكانية الحصول على خدمات تنظيم الأسرة، وتشجع إدماجها مع الخدمات المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وصحة الأم، وصحة الطفل، وغير ذلك من المبادرات الإنمائية. وتسهم هذه السياسة كذلك في وضع برامج الصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين، من أجل اجتذاب واستبقاء الجيل القادم من المستفيدين من تنظيم الأسرة. وتُقدّم جميع خدمات تنظيم الأسرة مجاناً، وتُتاح جميع الوسائل غير الجراحية لتنظيم الأسرة في كل قرية عن طريق العاملين الصحيين المجتمعيين.

١١٥- ويدل كذلك ارتفاع معدل العمر المتوقع من ٤٩ سنة في عام ١٩٩٤ إلى ٦٤ سنة حالياً على كل هذه الجهود الشاملة المبذولة من أجل زيادة تمتع جميع الأشخاص الذين يعيشون في رواندا بالحق في الصحة.

كاف- الحق في مستوى معيشي مناسب

التوصية ٧٧-١٥

١١٦- اعتمدت رواندا سياسة استيطان تنطوي على تقديم المشورة إلى السكان ومساعدتهم للإقامة في التجمعات السكنية من أجل توفير الأراضي وتيسير الوصول إلى المرافق العامة والهياكل الأساسية مثل المدارس والمراكز الصحية والكهرباء والمياه. وحصلت الأسر الضعيفة على منازل جديدة عن طريق حملة وداعاً أيتها الأكواخ ("bye-bye nyakatsi")، بمساعدة الحكومة وبمشاركة السكان فضلاً عن الجالية الرواندية في الخارج. وأمكن القضاء تدريجياً بالفعل على أكواخ القش في رواندا منذ عام ٢٠١٤.

١١٧- وأعربت المقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق، في تقريرها لعام ٢٠١٢، عن تقديرها لما حققته رواندا في مجال توفير السكن اللائق. وأثنت المقررة الخاصة في ذلك التقرير على حكومة رواندا

على إدراكها مفهوم السكن اللائق وعلى ما بذلته من جهود أخرى، ومنها سياسة تنمية المجتمعات القروية وبرنامج وداعاً أيتها الأكوخ.

١١٨- وقد وُضعت سياسات واستراتيجيات شتى لتعزيز الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي والنظافة الصحية. ووفقاً لبرنامج خاص بالرصد المشترك لإمدادات المياه والصرف الصحي، زادت نسبة سكان البلد الذين يصلون إلى مصدر مياه محسّن من ٦٥ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٧١ في المائة بحلول عام ٢٠١٢.

١١٩- وتحسن ظروف معيشة الفقراء والأشخاص ضعاف الحال في رواندا من خلال البرامج التالية: أوموغندا، وأوبوديهي، وبرنامج أومورينغي رؤية ٢٠٢٠، والأشغال العامة كثيفة اليد العاملة، وعضوية نظم التأمين الصحي التضامني التي تيسر على الناس تحمل تكاليف الرعاية الصحية وتحميهم من النفقات الصحية الباهظة وتسهم من ثم إسهاماً كبيراً في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية الاقتصادية للمواطنين الروانديين، ولا سيما من يعمل منهم في القطاع غير الرسمي.

١٢٠- وبالإضافة إلى برنامجي أومورينغي وتعاونيات الادخار والائتمان، هناك برنامج آخر يسمى جيرينكا - بقرة لكل أسرة فقيرة. وقد استفادت من هذا البرنامج ٢١٨ ٠٠٠ أسرة معيشية حتى الآن. ويهدف البرنامج إلى أن يبلغ عدد الأسر المستفيدة ٣٥٠ ٠٠٠ بحلول عام ٢٠١٨. وقد أسهم برنامج جيرينكا في الحد من سوء التغذية من خلال استهلاك الحليب، وزاد الإنتاج الزراعي من خلال إنتاج السماد العضوي، وعزز دخل الأسر ببيع الحليب.

لام- حقوق الأشخاص المهمشين تاريخياً

التوصية ٧٩-٢٠

١٢١- يُعامل جميع الأشخاص معاملة متساوية في القطاعات كافة: التعليم والصحة والثقافة والعدل، وفقاً لما تنص عليه المادة ١١ من الدستور. وقد اتخذت رواندا مبادرة لتعزيز الوحدة الوطنية بغية منع تكرار النزاعات العرقية السابقة. واعتمدت الحكومة الراهنة سياسات ترمي إلى تقوية وتمتين الشعور بالانتماء إلى الوطن الرواندي بدلاً من الهويات العرقية الضيقة.

١٢٢- ويُكفل لجميع المواطنين الروانديين الحق في المشاركة في الحياة السياسية والعامة. وتتيح النظم اللامركزية الفعالة منبراً مثالياً لتقديم الخدمات إلى المواطنين ومشاركتهم يشمل جميع المستويات بما فيها المحلي (Umudugudu). وينطوي ذلك على إشراك المجتمع المحلي إلى حد بعيد في برامج تضم الحماية الاجتماعية (Ubudehe) والأشغال المجتمعية (Umuganda). وتُعزز هذه النظم باستمرار وتُستخدم منابر لمشاركة المجتمعات المحلية. وتناقش قضايا التنمية المجتمعية والسياسات ذات الصلة وتتلقى التعقيبات المناسبة.

١٢٣- واعترافاً بتعرض بعض أعضاء المجتمع الرواندي لتهميش تاريخي، وبخاصة فيما يتعلق بالإدماج الاجتماعي الاقتصادي، أُتخذت ولا تزال تُتخذ تدابير علاجية لتعزيز إدماجهم ورفاههم. وينتمي الأشخاص المهمشون تاريخياً إلى جميع شرائح المجتمع الرواندي التي واجهت عبر التاريخ تحديات فريدة في المجالات الاقتصادية أو الاجتماعي أو الثقافي، حالت دون تمتعها بالتبوية المسجلة على الصعيد الوطني. وتباينت تشكيلة هذه الفئة عبر الزمن إذ ليس هذا الوضع دائماً. ولكن هذا التصنيف يُستخدم لمساعدة الحكومة على اتخاذ إجراءات محددة ترمي إلى النهوض بجميع الأشخاص الذين هم في حاجة إلى تحسين أحوالهم.

١٢٤- وقد نُفذت برامج شتى لتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص المهمشين تاريخياً، من بينها برامج محو أمية الكبار، وتوفير التأمين الصحي المجتمعي، والتعليم الأساسي لمدة ١٢ عاماً، وتوفير المأوى اللائق، التي انتشرت مليون رواندي من برائن الفقر المدقع في السنوات الخمس الأخيرة.

ميم- حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

١٢٥- وفقاً لتعداد السكان والمساكن لعام ٢٠١٢، يعيش في رواندا بوجه عام ٤٥٣ ٤٤٦ شخصاً ذا إعاقة تتراوح أعمارهم بين خمس سنوات فما فوق، منهم ٢٢١ ١٥٠ ذكراً و٢٢٥ ٣٠٣ إناث. ورواندا ملتزمة بضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وفقاً للمعايير الدولية السارية. وقد أُتخذت تدابير مختلفة لتحسين إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في نسيج المجتمع، من خلال إنشاء المجلس الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة بموجب الدستور (٢٠١٠)، وتنظيمه بموجب القانون رقم ٢٠١١/٠٣ المؤرخ ١٠ شباط/فبراير ٢٠١١؛ وتمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة في البرلمان الوطني (مقعد واحد) وفي برلمان جماعة شرق أفريقيا، فضلاً عن تحسين وصول هؤلاء الأشخاص بالفعل إلى الهياكل الأساسية العامة والخاصة بموجب تعليمات وزارية تنص على إدخال تغييرات في المباني لتلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة الجسدية. وترد معلومات مفصلة عن أعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في رواندا في التقرير الأولي المقدم من حكومة رواندا إلى لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في نيسان/أبريل ٢٠١٥.

نون- حقوق اللاجئين وملتمسي اللجوء

١٢٦- اعتادت رواندا، رغم صغر مساحتها وندرة أراضيها، على استقبال اللاجئين من البلدان المجاورة مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي. وحظي هؤلاء دائماً باعتراف مبدئي. وتستضيف رواندا أيضاً، في إطار شراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (المفوضية) التي تضطلع بولاية تقديم الخدمات إلى هذه الفئة، لاجئين وملتمسي لجوء من أوغندا وجمهورية أفريقيا الوسطى وكينيا وتشاد والصومال والسودان وجنوب السودان وإثيوبيا وإريتريا.

١٢٧- والحق في التماس اللجوء مكرس في المادة ٢٥ من الدستور الرواندي. وصدر في حزيران/يونيه ٢٠١٤ قانون جديد هو القانون رقم 13ter/2014 المؤرخ ٢١ أيار/مايو ٢٠١٤ بشأن اللاجئين^(١٧)، حل محل القانونين السابقين لعامي ٢٠٠١ و٢٠٠٦ بشأن اللاجئين. وقد أحدث قانون اللاجئين الجديد تغييرات مؤسسية إيجابية وعزز التقيد بالمبادئ القانونية الدولية.

١٢٨- وأدرجت في القانون الجديد أحكام هامة للغاية من القانون الدولي المتعلق باللاجئين لم يكن منصوصاً عليها من قبل، ولا سيما عدم الإعادة القسرية والتوقيف والاستبعاد والإلغاء والتجنيس ولم تشمل الأسرة والإشارة إلى الحقوق الاجتماعية الاقتصادية، تمشياً مع اتفاقية عام ١٩٥١.

١٢٩- ويعيش في مخيمات اللاجئين في رواندا حالياً ١٧٥ ٠٠٠ لاجئ يشكلون ٢٣٤ ١٦ أسرة، يمثل الكونغوليون نسبة ٩٩,٢٣ في المائة منها (٧٣ ٩١٥ لاجئاً) معظمهم نساء وأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، كان يعيش في رواندا ٢٥ ٥٩١ لاجئاً بوروندياً في أيار/مايو ٢٠١٥، ليصل مجموع عدد اللاجئين إلى ١٧٥ ٠٠٠ لاجئاً.

١٣٠- ويعيش معظم اللاجئين في ستة مخيمات هي: غيهمي وكيزيا ونيابيهيكي وكيفيمي وموغومبو وماشاما، ويقوم عدد قليل منهم في العاصمة كيغالي. ويشكل مخيم نكاميرا في مقاطعة موسانزي ومركز نياغاتاري في روسيزي محوري عبور اللاجئين العائدين. ويستفيد جميع اللاجئين المقيمين في المخيمات من المساعدة المتعلقة بالمأوى والغذاء والحطب والمياه والرعاية الصحية وتحصين الأطفال، ويستمر توفير العقاقير المضادة للفيروسات القهقرية للاجئين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بتنسيق مع المفوضية. ويوجد مستوصف في كل مخيم للاجئين.

١٣١- ويستفيد اللاجئون أيضاً من تدابير الوقاية من الأمراض، مثل توزيع الناموسيات، مما أدى إلى تراجع نسبة إصابة اللاجئين بالمalaria بأكثر من ٧٠ في المائة. وتراجع أيضاً معدل الوفيات الناجمة عن malaria بنسبة ٨٠ في المائة، زد على ذلك أن ٩٣ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة يتلقون التحصين مجاناً.

١٣٢- وبغية الاستجابة لتدفق اللاجئين الوافدين من بوروندي، اتخذت الحكومة تدابير خاصة لحماية الوافدين الجدد وأفراد المجتمع الرواندي من الأمراض. ويخضع جميع اللاجئين عند وصولهم لفحص لكشف الأمراض المعدية. ويُقدم العلاج بمضادات الفيروسات القهقرية لجميع اللاجئين المحتاجين إليه. ويتلقى جميع أطفال اللاجئين التحصين، ويُوفّر الماء في مخيمات اللاجئين كلها. وقد اتخذت تدابير إضافية لوقاية اللاجئين من malaria وعلاج المصابين بها.

١٣٣- ومن أجل حماية ومساعدة المشردين داخلياً، وقعت رواندا وصدقت، في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، على اتفاقية كمبالا لعام ٢٠٠٩ بشأن المشردين داخلياً.

خامساً- أفضل الممارسات

١٣٤- أنشأت حكومة رواندا منتدى العمل الإنمائي المشترك الذي يشكل مبادرة محلية لتحقيق أهداف التنمية المحلية من خلال إطار منسق للمساءلة المتبادلة مع أفراد المجتمع المدني والشركاء الإنمائيين باعتبارهم جهات معنية بالحكومة. ويتمشى ذلك مع التزام الشراكة الوارد في إعلان باريس الذي ينطوي على زيادة فعالية المعونة وإدارتها لتحقيق نتائج التنمية.

١٣٥- ومن المبادرات المحلية أيضاً برنامج توموريري مو موريانغو (Tumurere Mu Muryango) الذي يهدف إلى إيداع اليتامى لدى أسر تحتضنهم أو تتبناهم بدلاً من استبقائهم دائماً في دور الأيتام. ونتيجة لهذه المبادرة، يعيش جميع اليتامى في رواندا تقريباً في أسر حاضنة أو متبنيه.

١٣٦- وتشكل مراكز إيسانجي الجامعة للخدمات من أجل التصدي للعنف الجنساني مبادرة رواندية فريدة أيضاً، تُقدم فيها الرعاية الشاملة لضحايا هذا العنف، بما في ذلك التحقيق في القضايا وجمع الأدلة لملاحقة الجناة.

١٣٧- وأنشئ مركز نياغاتاري لإعادة التأهيل بفضل سياسة الحكومة الرامية إلى تعزيز إعادة تأهيل القصر بدلاً من حبسهم.

١٣٨- وتميز رواندا عن غيرها بنظام الوصول إلى العدالة الذي يتسم بالطابع اللامركزي ويُدار على الصعيد المحلي عن طريق مكاتب الوصول إلى العدالة. وتستخدم وزارة العدل ثلاثة موظفين معنيين بإتاحة الوصول إلى العدالة في كل من المقاطعات الثلاثين يقدمون المشورة القانونية العاجلة عند الحاجة.

سادساً- التقدم المحرز في الأولويات الرئيسية

١٣٩- بغية ضمان الأمن الغذائي باعتباره إحدى استراتيجيات الحد من الفقر، شرعت الحكومة في تنفيذ مبادرة الثورة الخضراء والتحول الزراعي، بما في ذلك إدراج أحكام المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في القوانين المحلية.

١٤٠- ومن الأولويات الرئيسية الأخرى الخطة الرامية إلى توسيع نطاق كل مراكز إيسانجي الجامعة للخدمات لكفالة تغطيتها جميع المقاطعات الثلاثين بحلول عام ٢٠١٦.

المرفقات

- ١- المؤسسات المشاركة في إعداد التقرير.
- ٢- قائمة التوصيات المقبولة.
- ٣- الإحصاءات المتعلقة بالمساعدة القضائية من عام ٢٠١١ حتى الآن.
- ٤- الإحصاءات المتعلقة بالحق في التعليم من عام ٢٠١١ حتى الآن.
- ٥- أرقام متعلقة بتزايد وسائل الإعلام في البلد.
- ٦- قائمة المختصرات.

Notes

- ¹ The Constitution of the Republic of Rwanda, 2003 as amended to date.
- ² Organic Law N° 01/2012/OL of 02/05/2012 instituting the penal code.
- ³ Law No 19/2013 of 25/03/2013 determining the mission, organisation and functioning of the National Commission for Human Rights.
- ⁴ Law No. 22/2011 of 28/6/2011 establishing the National Commission for Children.
- ⁵ Law N° 51/2007 of 20/09/2007 determining the responsibilities, organisation and functioning of the gender monitoring office in Rwanda.
- ⁶ Law no 03/2011 of 10/02/2011 determining the responsibilities, organization and functioning of the National Council of Persons with Disabilities.
- ⁷ Law N° 41/2011 of 30/09/2011 determining the mission, organization and Functioning of Rwanda Governance Board.
- ⁸ Law n°83/2013 of 11/09/2013 establishing the bar association in Rwanda and determining its organization and functioning.
- ⁹ Law No 54/2011 of 14/12/2011 relating to the rights and protection of the child.
- ¹⁰ Law n° 35/2012 of 19/09/2012 relating to the protection of whistleblowers.
- ¹¹ Law N°34/2010 of 12/11/2010 on the establishment, functioning and organization of the Rwanda Correctional Service.
- ¹² Law N° 02/2013 of 08/02/2013 regulating media in Rwanda.
- ¹³ Law No 04/2013 of 08/02/2013 relating to access to information.
- ¹⁴ Law N° 03/2013 of 08/02/2013 determining the responsibilities, organisation, and functioning of the Media High Council.
- ¹⁵ Organic Law n° 10/2013/OL of 11/07/2013 governing political organizations and politicians.
- ¹⁶ Law no. 50/2007 of 18/09/2007 on the establishment, organization and functions of cooperative organizations.
- ¹⁷ Law No. 13ter/2014 of 21/05/2014 relating to Refugees.